جدلية النص والواقع

د. شبايكي الجمعي
جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة ـ

بعد الازدياد الهائل في حجم التغيرات السياسية والاجتماعية والحضارية التي مست المجتمع المسلم في العصر الحديث، وكذا اشتداد تسارع تلك التغيرات من جهة، وتَغيُّر المعطيات بتطور العلوم والمعارف من جهة ثانية، نشأ الإحساس باللاتطابق بين النص كفهم وبين النوازل كواقع، فدخل الواقع كعامل ثالث حتميا في تشكيل ثالوث الفهم (النص، المفسر، الواقع)، (**هذه المرحلة الحديثة من مرحلة الفهم يمكن أن نسميها مرحلة البحث عن التطابق وقد فرضها ثبات الفهم وتغير الواقع**) [*].

في هذه المرحلة برز إلى السطح سؤال الواقع وتأثيره في عملية الفهم، وقد كان في العهد القريب من تاريخ المعرفة الإسلامية يعتبر طرح مثل هذا السؤال نوعا من السذاجة والبلاهة، إلا أن انكشاف الوافد الغربي بشكل فجائي في وجه العالم الإسلامي، نغص استقرار المرجعية الدينية وجعلها تخرج من صمتها وهدوئها الذي دام قرونا طويلة بسبب غياب عامل الصدام وغياب المعارض.

وتبعا لذلك ظهرت ثلاث اتجاهات مختلفة:

الاتجاه التحرري الذي يدعو إلى التخلص من عائق الدين لأجل التغيير.

الاتجاه التراثي الذي يدعو إلى التمسك بالتراث كمعيار لكل تغيير.

الاتجاه التوفيقي الذي يسعى إلى المقاربة بين السلطة الدينية، وبين السلطة المرجعية الجديدة المتمثلة في الدعوات التحررية والمدنية، محاولا القضاءَ على الصراع بين الدين والعلم، والموازنة بين العقل والنقل، والمقاربة بين الإيمان والتفسير العقلي، حتى لا يؤول الصراع بين الدين والعلم إلى ما آل إليه عند الغرب.

لأجل ذلك ارتفعت دعوة بعض النبهاء إلى ضرورة الرجوع إلى المنابع الأولى قبل ظهور الخلاف، ليس بهدف إلغاء التراث المعرفي، ولكن إيمانا منهم بنسبيّته وخضوعه لأصنام الوهم الأربعة: (صنم القبيلة، صنم المسرح، صنم الكهف، صنم السوق)[1] .

---

* . هي مرحلة أتت بعد **مرحلة التقعيد** التي كانت في العصور الأولى من تاريخ المعرفة الإسلامية، **ومرحلة الركود** التي سادت في العصور اللاحقة منها، وفيها كان تثبيت الفهم وإضفاء الإطلاقية عليه.

1 . أصنام الوهم أو أوهام الفكر البيكوني نسبة إلى فرانسيس بيكون (1561-1626) في كتابة (novam organum) الأورغانون الجديد وتُعرف بأنها مجموعة من الميول الذهنية والرغبات الشخصية التي تعترض سبيل التفكير فينجم عنها خطأ في الاستدلال وبالتالي تؤدّي إلى خطأ في النتيجة. على أنواع الأخطاء التي يتعرض لها الإنسان في فكره وسلوكه أو الأخطاء الشائعة في العلوم وقدّ صنّفها إلى أربعة أنواع من الأصنام: صنم القبيلة

فكانت تلكَ خطوةٌ هامة نحو العودة إلى النص وإبطال سلطة الفهم التي باتت تتحكم لاحقا في المعرفة، وتحول دون حدوث عملية التطابق بين النص والواقع المتغير.

لكن عملية تجريد النص من الفهم والعودة به إلى زمن الظهور أو النزول لم تتمكن من حل إشكال التطابق المنشود، لأن النص في أصله جامد ثابت نزل لواقع ذي إحداثيات معينة، تخص زمنا معينا ومكانا محددا، بل إن النص حمل في طياته ملامح الواقع الذي نزل لأجله، فكيف يمكن سحبه على كل إحداثيات الواقع المتغير؟

إن البحث في هذه المسألة يجرنا حتما إلى بالبحث في جدل اللفظ والمعنى أيهما أسبق؟ هل اللفظ يسبق المعنى أم المعنى يسبق اللفظ؟ وهل الفكر يسبق اللغة أم اللغة تسبق الفكر؟ بمعنى آخر: من أين يستمد النص ألفاظه، من الذات أم من الواقع؟

إذا قلنا إن النص يستمد ألفاظه من الذات فمعنى ذلك أن الألفاظ لا علاقة لها بالواقع المشار إليه في شيء، وإنما هي محايثة للواقع لا على الحقيقة. وهذا يؤدي إلى القول بأننا نعيش في الوهم أو ما يسمى بالكهف الأفلاطوني، وإذا قلنا أنه يستمد ألفاظه من الواقع كان ذلك اعترافا وتسليما بتأثير الواقع في إنتاج النص، بشكل يجعل من النص يتعدد بتعدد الواقع. وهو ما يضعنا أمام إشكالية تعدد الواقع وثبات النص القرآني.

على ضوء ما تقدم، يمكن رصد إشكال التطابق الذي يحدثه تفاعل النص الثابت والواقع المتغير، حيث أن النص المقدس الأوحد والواقع النسبي المتعدد يفرض وجود إشكالية التطابق بين النص والواقع، وذلك من جهتين متقابلتين:

الأولى: حاجة النص المقدس الأوحد لعنصر الحركة والتغيير لتبليغ تعاليمه للواقع المختلف (سواء داخل الدائرة أو خارجَها).

الثانية: حاجة الواقع المتغير المتعدد لعنصر الثبات والديمومة لتحقيق المعرفة والبناء.

لحل هذه الإشكالية، يلزمنا أولا معرفة طبيعة كلا من النص والواقع من ناحية الثبات والحركة.

أولا: الطبيعة المزدوجة للنص القرآني:

النص القرآني هو لغةٌ تحكي خطابا منزلا من الله Y إلى رسوله T ليبلغه إلى العالمين [*] بكل ما يتسم به من كمال وعلو وتجرد عن الواقع، وهو من حيث كونه تنزيلا لم يعد مجرد وحي سماوي يحمل صفات التجريد، وإنما "لابس الواقع كل الملابسة في لغته وأحداثه، متخذا منه سببا لنزوله ومسلكا لبلوغ أهدافه، في نوع من الازدواجية أفضت إلى أن يكون النص حاملا لصور الواقع الذي جاراه بالجدل والاحتكاك"[1].

(Idols of the tribe)، وصنم الكهف(Idols of the cave) ، وصنم السوق (Idols of the market) ، وصنم المسرح (Idols of theater the).

. Novum Organum, by Lord Bacon, ed by Joseph Devey, MA (New York: PF 1902 ,Collie) p12 .

* . هو مفاد وصفهم للقرآن بأنه كلام الله جل وعلا، ينظر في ذلك تعريف القرآن في كتب علوم القرآن.

1 . جدلية الخطاب والواقع: يحي محمد، الناشر: دار الانتشار العربي، لبنان . بيروت . ط. الأولى (2002م)، ص15.

فالنص القرآني ثابت من جهة مصدره المتعالي الكامل المتجرد، ومتغير من جهة مسلكه وملابسته للواقع في لغته وأحداثه.

ثانيا: طبيعة الواقع:

إن التغير الدائم في الواقع حدا بالكثير من الباحثين إلى القول: بأن الواقع متغير لا يعرف الثبات، حتى أننا نكاد لا نجد من يتكلم عن الوجه الآخر من الواقع الذي يتميز بالثبات والاستقرار. ويبدو لي أن تغير الأعراض الدائم والواسع هو الذي دفع بالناس إلى هذا النوع من التفكير، في عالم تسود وتؤثر فيه المحسوسات والماديات أكثر من الأفكار المجردة.

لكن الواقع المتغير لا يتولد إلا من واقع ثابت، فالمتغير لابد له من محور ثابت يرتكز عليه في تغيره، فالثابت ينتج عنه المتغير، والمتغير يدل على وجود الثابت، وفي ميدان الفلسفة ارتبط موضوع الحقيقة بالواقع، وميز الفلاسفة بين ما هو ثابت ومتغير في الواقع، فسموا الثابت اليقيني حقيقة، والمتغير الزائف واقعا.

فإذا كان الواقع متغيرا في أعراضه فإنه ثابت في جوهره بسننه الكونية التي لا تتبدل ولا تتغير، وقوانينه القارة الساكنة التي لها صفة الديمومة والثبات، وهذا مفاد موهم التناقض بين النص القرآني الذي يؤكد ثبات الخلق وديمومة أحواله، في قوله Y: چ□ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □ □ □ چفاطر: ٤٣، وبين الواقع المحسوس الدائم التغير والتحول.

نعم الأعراض تتغير ولكن جوهرها ثابت لا يتبدل، فالزمن هو الزمن، وكذلك المكان، والإنسان، والأرض، والشمس، والرياح، والماء ... چ و و ۈ ۈ چ الروم: ٣٠ فالذي يتبدل ويتغير هي الأعراض تبعا لتفاعل الموجودات مع بعضها البعض، أما الحقائق فهي هي، لأن الحقيقة هي أصل الوجود ومبدؤه قال Y: چ ى ې ې □ □□ □ □ □ □ □□ □ □□ چالأنعام: ٧٣

وهي ثابتة من وجهين:

الأول: **أنها ثابتة في ذاتها**، فالحقيقة هي أصل الأشياء، وعليها يدور الواقع في تغيره، فما كان أصلا ثابتا في المتغيرات فهو يمثل الحقيقة من غير شك، فإن حصل وتبدل أو طرأ عليه التغير، فهو إذا ليس بحق لأن الحقيقة لا تتغير، وإلا تهدم بناء العلم الذي يرتكز في أساسه على الحجة والبرهان؛ أي على الحقائق الثابتة لا على المتغيرات، ونحن نرى أن العلوم كلها مبنية على اجتهادات العقل البشري المتتالية في الكشف عن الحقيقة منذ أن أوجد الله آدم إلى يومنا هذا، ولك أن تتمعن في استدلال إبراهيم عليه السلام على أن المعبود هو الحق؛ أي الثابت الذي لا يطاله التبدل ولا يطرأ عليه التغيير، چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ

ڈ ڈ ڈ ژ ژ ژ ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ں ں
ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ الأنعام: ٧٥ - ٧٩ ، ولا تكون الحقيقة متغيرة أيضا بمعنى أنها ثابتة عند شخص وباطلة عند آخر، لأن هذا يعود بنا القهقرى إلى زمن السفسطة وضياع الحقيقة، واعتماد الأوهام والظنون، قال Y: چ پ پ پ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڈ ڈ ف ف ڤ ڤ النجم: ٢٨.

الثاني: **أن الحقيقة هي ما كانت ثابتة لا تتغير في نتائجها**، فنفس المعطيات تؤدي دائما إلى نفس النتائج مهما تكررت وأعيدت، وبالتالي فهي مرتبطة تماما بالتجربة، فإن كان الواقع متناقضا مع الحقيقة، كان ذلك دليلا على عدم اكتمال الحقيقة أو خطئها. وهو مفاد قوله Y: چ ٱ ب ب ب ب ب پ پ پ چ سبأ: ٤٩

إذا الادعاء بأن الواقع متغير مطلقا فيه الكثير من المغالطة(*)، فلا وجود لواقع متغير دون حقيقة ثابتة، وقد عرفنا أن الوجود تحكمه الحقائق والسنن والنواميس الكونية وأن المتغيرات ما هي إلا أعراضا ناتجة عن تفاعل الثوابت مع بعضها البعض.

كما أن غياب الثابت ـ الذي تمثله جملة الحقائق ـ يؤدي إلى زوال المتغير كلية، إذ لا يُتصور وجود متغير دون ثابت، وعلى فرض وجوده، فإن غياب الثابت مع وجود المتغير، يؤدي إلى غياب التواصل والعلم، إذ كلاهما يرتكز على الحقائق الثابتة، كما يخلق الفوضى والعبث ومن ثم يؤدي إلى الهلاك والتلاشي.

إذًا فعلاقة الحقائق الثابتة بالواقع المتغير، هي علاقة وجود وعدم وتواصل وتطور ونمو. فالحقائق تحفظ للكون نظامه وثباته، والواقع يعطيه عنصر المرونة والحركة، وكلاهما يمنحانه عنصر الديمومة والبقاء، ويمنعانه من الهلاك والتلاشي.

ثالثا : علاقة النص القرآني بالواقع:

يجب التنويه إلى أن السؤال عن علاقة النص القرآني بالواقع لم يكن له معنى زمن النبوة، إذ أن الآيات كانت تنزل معانقة للأحداث بشكل مباشر وواضح، ما جعل النص يفسر نفسه بنفسه إذ ينزل في ظروف وقرائن معينة فيُعلَم معناه ومراده من خلالها، ولهذا السبب لم يكن الصحابة يسألون عن معنى الآيات المنزلة بل كانوا يسألون عما نزل، لكن الآن وبعد نشوء تلك الهوة الكبيرة بين النص والواقع نظرا لتباعد زمن التنزيل عن زمن التفعيل، صرنا نبحث عن الطرف المأثر والمتأثر في العلاقة الناشئة بينهما.

---

* . ومن الطريف جدا أن نجد نفس المغالطة بين النصِّيِّين والواقعِيِّين، فإذا كان النصيون يتمسكون بالقول بقدم النص ويقولون أيضا بالنسخ (أي أن اللاحق يزيل السابق)، فإن الواقعيين الذين يتمسكون بتغير الواقع وعدم ثباته، هم أنفسهم الذين يقولون بخضوع الكون للسنن والقوانين، ومن ثم يجهدون أنفسهم في البحث والكشف عنها.

وعلى العموم يمكن رصد أربع فرضيات في هذا الصدد:

الفرضية الأولى :

أن يقال بأن النص هو الذي يعمل على تحديد مسار الواقع والتحكم في مصيره، وإذا تمعنا في هذه الفرضية نجدها تتسق مع نظرية قدم الكلام (النص)، لكن بعض الإشكالات تعترضنا في قبول هذه الفرضية:

. "كيف يمكن أن نتصور جريان كلام على وتيرة واحدة ثابتة تتصل أزلا وأبدا لحادث عابر لا يشكل سوى قطرة ضئيلة من بحر الوجود أو الزمان والمكان...وكيف يمكن للكلام أن يرتبط بحادثة ضيقة الوجود وهي لم توجد بعد، ومن ثم يظل الحال هكذا أبد الدهر رغم فناء الحادثة وانتهائها؟ ثم كيف نتصور أن يكون في هذا الكلام ناسخ ومنسوخ ولم توجد الحادثة المحكوم عليها بالنسخ بعد؟"[1]

وذلك لأن كلام الله قديم ضارب بجذوره في الأزل، ويأخذ كلا من صفة القدم والبقاء من ذات الله Y، فهو أزلي وباق أبد الدهر، والحادثة مرهونة بزمن معين ومكان معين، فكيف يتصور أن يتردد كلام عن حادثة ما من الأزل إلى أن تحدث الحادثة ثم إلى ما لا يتصور له نهاية؟ ويكون متعلقا بحادثة هي نقطة ضئيلة تكاد لا تحسب في زمن الوجود أو مكانه.

. وكيف يمكن أن نتصور وفق هذه الفرضية ورود ناسخ ومنسوخ في الكلام الإلهي، إذ كل الألفاظ تتصف بنفس الصفة من القدم والبقاء وليس فيها ما في كلام البشر من التدافع والحدوث؟ ثم كيف يرد الناسخ على المنسوخ ولم توجد الحادثة بعد؟ ونفس الإشكال يعترض النص الإلهي الذي نزل في مسائل شخصية أو حوادث خاصة، أو كان على سبيل التدرج في الحكم.

. والأهم من ذلك كله أن هذه الفرضية تُفضي إلى القول بحتمية الحوادث والوقائع؛ حيث أن النص القديم هو الذي فرض وجودها على الشكل التي كانت عليه، وليست الحوادث هي التي دعت إلى ورود النص كما نقول في أسباب النزول، وعليه فكفر أبا جهل وأمثاله، أو إيمان بلال وحزبه، ما كان إلا أمرا مقضيا في الأزل، بل حتى صفاتهم التي وصفوا بها في القرآن هي أيضا جاءت مطابقة للكلام القديم، ومن ثم فلا معنى لورود آيات الوعد والوعيد بشأنهم في القرآن الكريم، وبالجملة كل الحوادث التي واكبت زمن الرسول ونزل القرآن بشأنها هي في الحقيقة مقتضى كلام الله القديم.

فمثلا عتابه تعالى لنبيه في قوله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼعبس: ١ – ١٠ يصبح شبه إجراء حتمي يطابق فيه الواقع النص الإلهي القديم.

---

1 . جدلية الخطاب والواقع: يحي محمد، ص 19.18.

الفرضية الثانية:

أن يقال: ما دامت الفرضية الأولى قد أفضت إلى إشكالات ومفارقات كبيرة، فإن الواقع إذًا هو الذي يتحكم في مسار النص وتشكله، أو أن الحادثة هي التي تستدعي وجود النص، وليس للنص أي سلطة على الواقع بأي وجه من الوجوه، وهذه الفرضية تتسق مع القائلين بحدوث الكلام الإلهي، كما أنها تتناسب والقول بالنسخ، الذي يعتمد في جوهره على الحوادث والوقائع المتغيرة، لكن يَرِد إشكالا على هذه الفرضية أيضا:

كيف يتعامل النص في ظل هذه الحتمية التي يفرضها عليه الواقع، مع معوقات الواقع اتجاه التغيير(*)، كتلك الخرافات والاعتقادات الفاسدة، أو الثقافات والطبائع التي لا تتجانس مع مبادئه ؟

لا شك أن النص في خضوعه لسلطة الواقع وحكمه، سينزل يوافق تلك الحوادث ويتبع تلك الأهواء، لكن النص القرآني في حقيقة الأمر لا يتكيف مع الواقع، ولا يوافقه على أخطائه قال Y: چۋ ى ې ې □ □ □ □□چالمؤمنون: ٧١، كما أتت نصوص كثيرة تحذر وتنبه الناس من الوقوع في الخطأ المخالف لتعاليم الدين وترفض التعذر بالواقع أو العرف، كقوله Y: چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ چالبقرة: ١٧٠.

ونصوص أخرى تؤنب وتعاتب وتوبخ وتعنف قوما خضعوا للواقع واتبعوا أدعياءه دون علم أو تبصرة، چں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې چالبقرة: ١٦٦ – ١٦٧.

مثلُ هذه النصوص وغيرها لا يخفى فيه مخالفة النص للواقع، ورفض الذوبان فيه، أو الاستسلام له بالخطأ والانحراف لمجرد أنه واقع، وبذلك تنتفي دعائم هذه الفرضية كما انتفت سابقتها.

الفرضية الثالثة:

قد يقال: لا علاقة لأحدهما بالآخر، فالنص ليس مؤثرا ولا متأثرا بالواقع، بل هو في حقيقته رموز ليست معنية بما يجري من أحداث. وما ورد من نصوص تتحدث عن سير الأنبياء وقصص الأمم الغابرة وكذا الأحكام والمفاهيم، كلها لا تعني من الواقع شيئا كما يدل عليه ظاهرها، بل هي رموز وأسرار اكتنفت تلك الألفاظ كما يدعي الباطنية.

ولا يخفى عليك هشاشة هذا الرأي الذي يؤدي إلى نقض بناء الشريعة وحل عرى الإسلام، يجعل كلام الله مشاعا يلغو فيه من شاء بما شاء بالهوى والبهتان، بلا ضابط أو حافظ أو قاعدة.

الفرضية الرابعة:

بعد انتفاء الفرضية الثالثة لهشاشتها ووضوح بطلانها كما قلنا، جاءت هذه الفرضية لتحاول الجمع بين

---

* . تسمى كذلك في علم الاجتماع ينظر: إياد محمد خليل أبو غالي: أثر التغير الاجتماعي على النسق القيمي للأسرة الفلسطينية . دراسة ميدانية على عينة من الأسر في محافظة " رفح " بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، كلية التربية، جامعة عين شمس (القاهرة) 1428هـ /2007م.

الفرضية الأولى والثانية، وذلك باعتبار أن كلا من النص والواقع يتبادل التأثير مع الآخر، فمثلما أن للكلام أو النص دورا في تغيير الواقع وتحديد مساره، فإن للواقع أيضا تأثيره غير المنكر على مسار النص، بشكل يحافظ كل منهما على خصوصياته التي يتشكل منها جوهره ويستلهم منها وجوده وثوابته، فإذا كان النص قد التحم بالواقع في شكله ومضمونه ومن ثم أمكنه أن يغير منه الكثير، فإن الواقع أيضا تحكم في تشكل النص ومساره فكانت أسباب النزول والنسخ والتدرج في الأحكام، والظروف الخاصة ...وغيرها.

هذه الفرضية منطقية وترفع اللبس إلى حد كبير، كما أنها تجيب عن الكثير من الأسئلة التي تم ذكرها من قبل، لكنها تفضي إلى إشكال آخر ظل مناط بحث وجدل بين العلماء إلى يومنا هذا ويتمثل في ما يلي:

ما حدود الثابت في النص الذي لا يتغير بالواقع؟ وما حدود الواقع الذي لا يطاله النص بالتغيير؟

هذان السؤالان حيرا الألباب واختلفت فيهما العقول اختلافا كبيرا، وما زال الناس يجهَدون ويبحثون لتمييز هذا عن ذاك، فتأتي دراساتهم مختلفة أحيانا ومكملة أحيانا أخرى، لذا لا ندعي أننا جئنا بما يفض النزاع في هذه المسألة، ولكنا قد نسهم ولو بشكل يسير في توضيحها واقتراح بعض الأجوبة لأسئلتها:

رابعا: الثابت والمتغير في النص القرآني:

ليس من السهل التمييز بين النصوص الثابتة والنصوص المتغيرة أو القابلة للتغيير، وبالجملة فإن دراسة تغيُّر النص تختلف من زاوية إلى أخرى:

. فالنص من الناحية الماهوية ثابت مطلقا؛ إذ بانتهاء الوحي وانقطاعه لم يعد قابلا للتغيير، ولا يقول عاقل بتغيير النص من هذه الناحية سواء بالإبدال أو الزيادة والنقصان لأن ذلك يؤدي حتما إلى تحريفه.

. أما من ناحية ارتباط النص بالواقع فينقسم إلى قسمين:

1. تغيير طال النص زمن النزول: وهو ما مَثَّله النسخ والتخصيص والتدرج في الأحكام.
2. تغيير بعد زمن النزول: وهذا لا يمكن أن يطال النص في ماهيته وإنما يقع في دائرة الفهم فقط.

فالواقع إذًا لم يعد قادرا على المساس بماهية النص بأي شكل من أشكال التغيير، لكن سلطته التغييرية تعلقت بالفهم ومجال العمل بالنص، وقد يُخلط البعضُ عند تناول هذه المسألة بين النص وفهم النص [*]، ومن الضروري تحديد مجال الدراسة؛ إذ أن الثابت والمتغير في النص ليس هو ذاته بالنسبة لفهم النص أو ما يسمى بالثابت والمتغير في الفكر الديني.

وبالتالي فحديثنا هنا ينصب حول الواقع وأثره في تغيير النص القرآني زمن النزول.

والواقع وأثره في تغيير فهم النص القرآني بعد زمن النزول.

1. أثر الواقع في نزول النص القرآني وتغييره زمن النزول:

---

*. لذلك قد لا نتفق مع السيد: سعيد بن محمد بوهراوة في تقسيمه النص إلى نوعين من النصوص، نوع لا يتأثر بالبعد الزماني والمكاني، ونوع يتأثر بهما، (البعد الزماني والمكاني وأثرهما في التعامل مع النص الشرعي، الناشر: دار النفائس، الأردن ـ عمان ـ ط. الأولى (1420هـ/1999م)، ص64 وما بعدها). فالنص ثابت لا يتغير وإنما الذي يتأثر بالبعد الزماني والمكاني هو الفهم. لأجل ذلك هام جدا الفصل بين النص وفهم النص وعدم خلط هذا بذاك، وهذه مسألة خطيرة وحساسة جدا؛ لأننا نحتاج إلى التمييز بين الدين الذي يمثله النص الديني الصرف، وبين الفهوم المختلفة التي تشكلت حول النص ضمن ظروف ومدارك خاصة.

قد علمنا أن النص القرآني تأثر بالواقع الذي نزل فيه؛ حيث أن الواقع أمده بألفاظ معينة، وسياقا معينا، كما أنه تحكم في اتجاهه وأبعاده أيضا، فدلالة تأثير الأسباب الواقعية في نزول النص القرآني واضحة جدا؛ حيث أن قسما كبيرا من آيات القرآن الكريم نزلت مرتبطة بوقائع وأحداث خاصة، أو جوابا عن سؤال...الخ.

وكذلك هي النصوص التي تفيد تقييد المطلق وتخصيص العموم وبيان المجمل والمبهم... وأبلغ منها النسخ لارتباطه مباشرة بالواقع وارتكازه عليه في عملية استبدال الأحكام وتوليدها.

أ- مفهوم النسخ في ضوء الواقع المتغير:

بالرغم من أن الواقع ذو طبيعة أرضية متغيرة ومتجددة، والنص ذو طبيعة علوية ذات كمال وتجرد وإطلاق، فإن النص عانق الواقع وتطابق معه، حتى أنه " أقر الكثير من الأعراف والعادات والأحكام والشعائر العربية قبل الإسلام وقام بتهذيب بعضها، وهي بحسب ما ذكرته المصادر الإسلامية، وبغض النظر عما يمكن أن يناقش في بعضها: مثل شعيرة الحج والعمرة وكسوة الكعبة، وتحريم القتال في الأشهر الحرم، وغسل الجنابة، وغسل الموتى وتكفينهم والصلاة عليهم، والمداومة على طهارات الفطرة العشرة[*]، وقطع يد السارق، واشتراط الكفاءة بالخطوبة أو الزواج، والطلاق والظهار، وصوم عاشوراء قبل أن يفرض صيام شهر رمضان، والاجتماع يوم العروبة . الجمعة . للوعظ والتذكير، والدية، والقراض أو المضاربة، والعاقلة، والقسامة، والقصاص، والشورى، والحدود الخاصة بالزنا وشرب الخمر، والعديد من العقود العقلائية، يضاف إلى بعض الأنظمة التي هذبها الإسلام بشيء من التغيير مثل نظام الخمس في الغنائم بعد ما كان نظام التربيع فيها، فضلا عما استبقاه الإسلام من بعض الأنظمة التي كانت مألوفة لدى المجتمعات العالمية آنذاك، مثل نظام الرق والجزية التي كانت مقررة لدى بني إسرائيل واليونان والرومان والبيزنطيين والفرس".

هذه المعادلة التي يطرحها النص القرآني والواقع، والتي تجمع ما ذكرنا من أسباب النزول والناسخ والمنسوخ وما أقره الإسلام من عادات وتقاليد المجتمع الجاهلي، قد يسهل فهمها واستيعابها زمن النبوة، لكن بعد عصر النبوة وقد خَلُص النص إلى نهايته وصار لا يقبل التغيير مطلقا، لا بالنسخ ولا بالتدرج ولا بالتخصيص ولا بالتقييد... عبر الأزمنة والأمكنة المختلفة، قد يجعل منا نقول بمحدودية المشكلات وخلود القضايا الإنسانية التي نزل النص القرآني لمعالجتها، وهذا يعني بتعبير آخر " مواجهة الحالات المتعددة التي ستطرأ على الحياة الممتدة

---

[*] . وهن خمس في الرأس وخمس في الجسد، فالتي في الرأس: المضمضة والاستنشاق وقص الشارب والفرق والسواك، والتي في الجسد: الاستنجاء وتقليم الأظافر ونتف الإبط وحلق العانة والختان، وكلها قررها الإسلام كسنة من السنن. (الملل والنحل: الشهرستاني، ج248/2.) وقد عقد فصلا لتقاليد العرب التي أقرها الإسلام وبعض عاداتهم؛ فذكر أنهم كانوا لا ينكحون الأمهات ولا البنات ولا الخالات ولا العمات، وكان أقبح ما يصنعون أن يجمع الرجل بين الأختين أو يختلف على امرأة أبيه، وكانوا يخطبون المرأة إلى أبيها أو إلى أخيها أو عمها أو بعض بني عمها، وكان يخطب الكفء إلى الكفء، وكانوا يطلقون ثلاثا على التفرقة، وكانوا يحجون البيت ويعتمرون ويحرمون، ويطوفون بالبيت سبعا، ويمسحون بالحجر ويسعون بين الصفا والمروة، ويلبون وكانوا يهدون الهدايا ويرمون الجمار ويحرمون الأشهر الحرم، وكانوا يكرهون الظلم في الحرم، وكانوا يغتسلون من الجنابة ويغسلون موتاهم، وكانوا يكفنون موتاهم ويصلون عليهم، وكانوا يقطعون يد السارق اليمنى إذا سرق، وكان ملوك اليمن وملوك الحيرة يصلبون الرجل إذا قطع الطريق، وكانوا يوفون بالعهود ويكرمون الجار ويكرمون الضيف.(ينظر الملل والنحل للشهرستاني: ج244/2. 249).

المتطورة ومعالجتها بحل واحد انتهت إليه الجماعة المسلمة الأولى في ظرف تاريخي معين، وشروط ميلاد وتطور معروفة"[1] لأننا بهذا نكون "اعتبرنا المجتمع الإسلامي الأول هو البداية والنهاية، وبذلك نكون قد وقتنا القرآن بشكل عملي، وإن كنا نرفض ذلك بشكل نظري"[2].

لأجل ذلك ظهر اتجاه يرفض النسخ بمفهوم الإبطال والتعطيل، وهم جمهور العلماء المحدَثين[3]، فلا يعترفون بوجود آيات بطل حكمها وانتهى؛ لأن القصة لا تتكرر.. فهذا ينافي القول بخلود القرآن[*]، بل قالوا إن القصة إذا تكررت تكرر معها المتصل بها؛ لأن الآيات الخالدة لابد أن تقابلها حوادثها الخالدة.

هذا الفهم لم يأت به استقراء النصوص فقط، ولا العقل المجرد، بل إن الاستعانة بالنص والعقل وحدهما أدى إلى الابتعاد عن الواقع، أو التعامل مع أحداثه على أساس أنها ثابتة أو متشابهة، غير أن سرعة تطور الواقع اليوم وحجمه، ألهمت العقول ضرورة مراعاة تلك التغيرات في فهم النصوص.

فعملية تبديل الحكم هنا لا تعني رفعه أو تعطيله نهائيا كما هو شائع، بل تعني الانتقال من حكم إلى حكم لعلة تقتضيه، ويجوز عودة الحكم الأول بعودة علته، وبهذه الخاصية تتميز الشريعة الإسلامية عن بقية الشرائع السماوية السابقة، وإلا فالنسخ بمفهوم الإزالة موجود في كل الشرائع قال Y: چ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ چالنساء: ١٦٠ بمعنى أن تلك الطيبات كانت حلالا لهم ولكن لما ظلموا وكفروا نسخ حكم الحل بحكم آخر وهو التحريم، وبهذا المفهوم أيضا تكون الشريعة حقا خالدة وسارية المفعول إلى يوم القيامة بتجاوزها ظروف الزمان والمكان، فلا أحكام بطل مفعولها ولا آيات بطل العمل بها، وما أجمل قول ابن مسعود τ: "إنه ما من آية إلا عمل بها قوم ولها قوم سيعملون بها"[4].

ولعلنا بهذا العرض ندرك أهمية النسخ في التشريع الإسلامي، فعملية النسخ الذي كما قلنا لا تعني التعطيل ولكن تعويض حكم بحكم آخر مراعاة لظروف الواقع وما يفرزه من حاجات وضرورات ومتطلبات، لا تنتهي ولا تتوقف أبدا ما دامت هناك ظروف متغيرة وأحداث جديدة، وقد أجرى يحي محمد إحصائية طريفة للأحكام المفترض أن يطالها النسخ خلال 1400سنة من عمر الرسالة المحمدية فقال: " ولو أنا اعتمدنا على إحصاء قضايا النسخ في الخطاب . القرآن منه على وجه الخصوص . حسب ما مال إليه السيوطي، والتي قدرها بما يقارب العشرين قضية، وهو ما يقارب عمر الرسالة الشريفة، وافترضنا أن هذا العدد قياسي، وهو أن معدل النسخ يساوي واحدا من كل سنة، فإن وجود أكثر من (1400 عام) يجعل من حساب النسخ مع افتراض

---

1 .كيف نتعامل مع القرآن: الغزالي محمد، الناشر: نهضة مصر . القاهرة . ط. السابعة (2005م)، ص78.

2 . المصدر نفسه.

3 . قال محمد الغزالي: "الاتجاه بين جميع العلماء المحدثين الذين التقيت بهم أو استمعت إليهم أو قرأت لهم، كانوا ضد المعنى الذى شاع بين المتأخرين من المفسرين من أن النسخ، بمعنى إبطال آيات فى القرآن" المصدر نفسه: ص 82.

* . وخلود القرآن ثابت ببعديه المكاني والزماني؛ فأما المكاني فبقوله Y: چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ چ سبأ: ٢٨، وأما الخلود الزماني فثابت بقوله Y: چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ چ الأحزاب: ٤٠

4 . البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج169/2.

وحدة المشرع ووحدة المكان بعد مرحلة الخطاب . يبلغ حدا أكثر من (1400 حكم) ولو أضفنا حجم اتساع الرقعة المكانية وحجم الظروف، إذ ظروف ما يسمى بالنهضة الحديثة منذ مطلع القرن الماضي هي ليست بحجم ظروف ما قبلها منذ مرحلة الخطاب: علمنا كم ينبغي أن يتضاعف ذلك العدد الافتراضي"[1].ولا شك أن الواقع المعاصر في سرعة تحوله وتطوره، خلق تغيرا كبيرا في مجموعة واسعة من الموضوعات التي أصبحت تحتاج إلى أحكام جديدة تتلاءم معها.

ب- مفهوم أسباب النزول في ضوء الواقع المتغير:

وما قيل في النسخ يقال أيضا في أسباب النزول، فنزول القرآن على مدى ربع قرن شمل أحداثا وظروفا كثيرة "عبرت عن ظاهرة (انشداد الخطاب) نحو هذه الظروف، كما عبرت عن ظاهرة أخرى هي ظاهرة (الفصل أو المفصلية) في داخل نفس الخطاب"[2]، وكان بإمكان علم أسباب النزول أن يحدث نقلة نوعية في فهم النص القرآني حيث أن" أسباب النزول هي أشبه ما تكون بنماذج ووسائل إيضاح أو وسائل معينة لإيضاح تطبيق النص وتنزيله على الواقع"[3] لكن هذا العلم ظل كما ولد، ولم يعرف له تطورا ونهوضا، وكتمت أنفاسه تحت قاعدة « العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب »، التي جردت النصوص من الظروف والأحداث التي نزلت فيها، فلم نعد نلمس لهذا العلم دورا أكثر من أن يذكره الذين اشتغلوا به عند بداية تفسير كل آية، حتى زعم البعض بأنه "لا طائل تحت هذا الفن لجريانه مجرى التاريخ"[4].يقول محمد الغزالي في حديثه عن خلود المشكلات التي نزلت بسببها النصوص:" " هناك أمران في هذه القضية :الأمر الأول :هو أن المجتمع القديم الذي نزل فيه القرآن هو مجتمع بشرى وأحواله صورة مما يعترى البشرية على امتداد الزمن إلى انتهاء الحياة، فالحكم في أي صورة من هذه الصور هو حكم بطبيعته ممتد لأنه ليس خاصا بهذه الصورة بل هو يتجدد مع كل صورة مشابهة لها إلى قيام الساعة .ومن هنا جاء الخلود . ثانيا: أن الصور التي أمامنا والتي تحدث فيها القرآن هو لم يكن مجيبا لسؤال فقط بحيث أن القصة تنتهي بانتهاء فهم السائل لما سأل عنه لا ..إن الإجابة تكون فيها توسعة وتناول لأمور أخرى كثيرة.. وكون أن سبب نزول الآية كذا ننظر للآية هل هي فعلا عندما تحدثت تناولت السبب ووقفت عنده ..السبب هو مفتاح لكنز من المعلومات بدأ ينساب مع هذا السبب، وهذا الكنز من المعلومات الذي انفتح لنا بسبب سؤال فلان أو حالة فلان أو تطلب الوضع لحل هو الذي جاء بهذه الخيرات كلها .ولذلك لا أنظر لسبب النزول إلا كأنه نوع من السبب الأدنى لهذه المعاني التي جاءت كلها .وفي تصوري أن البشرية لن تخلو على امتداد الزمن من نفس الحالات البشرية التي رأيناها خلال ربع قرن ..فخلال ربع

---

1 . جدلية الخطاب والواقع: يحي محمد، ص164.165.

2 . المصدر نفسه، ص89. ويقصد بـ (انشاداد الخطاب) تعلق الخطاب بالظروف التي نزل فيها والأحداث التي جاء من أجلها، و (الفصل أو المفصلية): انفصال تلك الأحداث عن بعضها بحيث تعبر عن موضوعات متعددة.

3 .كيف نتعامل مع القرآن: الغزالي محمد، ص 78.

4 . الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، ج40/1.

قرن أمكن تقديم نماذج لما يصنعه الخصام واللدد وما يصنعه الحب والعاطفة الإنسانية وهى تستقر أو هي تهاجر..ما يعترى كل إنسان في أحواله ..كانت نماذج حول النبي عليه الصلاة والسلام هي النماذج كأنها شخوص موفدة من الغيوب في المستقبل لكي تسمع وترى ما تحتاج إليه في الغد القريب والبعيد مما يقع في أيام النبي عليه الصلاة والسلام .ولعل هذا سر أن الرسالة إنسانية .."[1].

فمن غير شك أن النصوص القرآنية التي نزلت خاصة بظروف محددة، تمتلك في ذاتها من المرونة والانسياب، ما يجعلها قادرة على تجاوز الواقع الذي نزلت فيه، والامتداد عبر المكان والزمان، ولا يتم ذلك إلا عبر "بيان القصد واستكشافه لا في عموم اللفظ ولا في خصوص السبب"[2].

ج- مفهوم التخصيص في ضوء الواقع المتغير:

إذا كنا نعترف ابتداء بوجود الخاص والعام في القرآن الكريم، وفق الآليات والأساليب المتداولة في علم أصول الفقه من قرائن لفظية وحالية، فإن هذا لا يسمح لنا باستخدام التخصيص كمنفذ تبريري للتناقض والتضارب بين النصوص، أو بين النص والواقع تماما كما نفعل بالنسخ، إن هذا الإجراء يحتاج منا إلى تأمل، لقد قال Y متحديا: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍﭼالنساء: ٨٢ فلا يحق لنا أن ندفع التناقض بالتخصيص أو النسخ، لأن في ذلك اعترافا ضمنيا بوجود الاختلاف في القرآن الكريم، بل الأغرب من ذلك كلِّه أن نعتبر ورود موهم التناقض في القرآن الكريم وجها من وجوه إعجازه، يقول السيوطي: "من وجوه إعجازه ورود مشكله حتى يوهم التعارض بين الآيات"[3]، فكيف ينفي عنه سبحانه وقوع التناقض، ثم يورد فيه ما يوهم التناقض؟!! أليس هذا عين التناقض.

وحسب هذا التصور أن التناقض في آيات القرآن الكريم موجود، ولكن الحل الأمثل لدفعه يكون بالنسخ والتخصيص. وهذا وإن لم يقل به أحد إلا أنه مفاد إجراء النسخ والتخصيص عند وقوع التعارض.

وبالتالي فإن الذي قيل في النسخ من أن الأحكام باقية ومتكررة ما تكررت صورها في الواقع، هو نفسه يقال أيضا في التخصيص، بل إننا نتساءل: هل يمكن أن ينزل رب العزة وحيا يتلى في الغدو والآصال، ما دامت السماوات والأرض، ليروي فيه قصة زيد أو عمرو، أو ليذكر حادثة تاريخية عابرة، من غير دلالة تشريعية أو أخلاقية؟

الجواب: لا أعتقد ذلك

أولا: لأن القرآن أعظم من ذلك؛ قد حوت كل كلمة منه حكما جليلة ومعاني عظيمة، فهو ليس كتاب تاريخ يروي أحداثا مرت وكفى.

---

1. كيف نتعامل مع القرآن: مصدر سابق، ص80.

2. جدلية الخطاب والواقع: يحي محمد، ص90.

3. معترك الأقران في إعجاز القرآن السيوطي جلال الدين، ط. دار الفكر العربي، مصر. القاهرة. ت: علي محمد البجاوي، دون: ط. (1969م) ج64/1.

ثانيا: إن تعطيل آية بحجة أنها خاصة بفلان أو بقوم كذا، يبطل مفعولها ويشل حركتها، ويجعلها عديمة النفع تماما كالآية المنسوخِ حكمُها؛ إذ لا ينالنا منها إلا أجر تلاوتها، ولذلك كان على الذين رفضوا النسخ بمفهوم الإبطال، أن يرفضوا أيضا التخصيص بسبب النزول؛ لأن كليهما يمنع الآية من أن تتجاوز حدود الزمان والمكان التي نزلت فيه.

على ضوء كل ما سبق ندرك أن الشارع قد أكمل الدين، ومارس من أجل بلوغ تلك الغاية، كل ما تتطلبه الظروف المرحلية من تدرج ونسخ وتخصيص...، ويثير الشيخ محمد الغزالي هنا عدة أسئلة: هل يمكن لنا أن نستخدم الحكم المرحلي: تربويا ودعويا مع استصCحابنا وإيماننا بضرورة الوصول إلى الحكم النهائي في نهاية المطاف؟ أم لابد من تقرير الحكم النهائي ولو كانت الحالة تقتضى حكما مرحليا؟ وهل يمكن للمجتمع والفرد الذي ينسلخ عن الإسلام لفترات طويلة أن يعود فجأة ؟ وهل يمكن أن نخاطب بالإسلام مجتمعات غير إسلامية أصلا بالحكم النهائي دون تمريرها بمراحل التهيؤ؟ وهل لنا أن نطرح اليوم إمكانية التدرج في التطبيق والتنزيل على الواقع حيث إننا لا نمتلك التدرج في التشريع" فيجيب: " في الحقيقة أنا متردد في الحكم بشيء معين في هذا الموضوع لأني إذا نظرت إلى أوروبا مثلا وجدت الخمر على كل مائدة هناك، ومع أن القوم يعلمون أضرار الخمر بل يتجهون إلى التحريم، ويعرفون أضرار التدخين ويتجهون إلى التحريم لكن بطرق تحتاج إلى تأمل...أنا أريد أن أعرض الإسلام ومن الممكن أن أضغط ابتداء لأبرز شيئا واحدا وهو التوحيد ضد التثليث وضد الشرك. .إنسانية محمد العظيم صلى الله عليه وسلم الذي افترى عليه الأفاكون بما لا يليق ونسبوا إليه أكاذيب لا حصر لها.. هذان الأمران. يمكن أن أعرضهما عرضا لا هوادةفيه ..ممكن أن أتكلم عن الصلوات والزكوات وأنا مطمئن لأن الطهر البدني عندنا هو الفطرة التي يعيش بها هؤلاء أو يريدون الوصول إليها. ولعل أجسامنا أجسام المؤمنين عندنا أفضل من أجسامهم من هذه الناحية ..لكن مسألة الخلافات التي يحتاج حلها إلى وقت أنا أريد في هذا أن أنظر إلى الفقه عندنا والأحوال عندهم ولا ألجأ إلى ما يسمى بالتدريج لأنه لا حاجة لي بذلك بل إلى حسن الاختيار من الأحكام عندنا بما يلائم الحال... هناك أمور يمكنني أن أختار الأنسب للبيئة هناك... ليس عندي في القرآن الكريم أي نص بإباحة الخمر إنما عندي تطبيق للتحريم يمكن أن يتدرج... ففقهي هنا فيه متسع لكثير مما أرى أنه يصلح للحياة العامة على امتداد الأرض ..كأسلوب في الدعوة، الأمر لابد له من شيء من الفقه لانتقاء الحكم الذي يناسب الحالة.."[1].

فمفهوم النسخ وأسباب النزول والتخصيص...كلها متطلبات التسليم بتغيرات الواقع، الذي يُفرِد بعض المواضيع المتغيرة والمتجددة أحكاما خاصة لدواعي تغيير أحوال الواقع وظروفه فهذا منطقيا، ولكن من غير المعقول أن نقول بأن التغير والتبدل قد توقف عند ذلك الحد، ولو تأملنا أحكام الشريعة الإسلامية لوجدناها تنحو منحى التغيير والتبديل بين الرجل والمرأة، والشيخ الكبير والشاب أو الطفل الصغير، والصحيح والسقيم، والمقيم والمسافر، والموسر والمعسر...لأنها نزلت تلامس الواقع المتغير المتنوع، ومن الظلم تثبيتها في وضع أو حال واحدة

---

[1] . كيف نتعامل مع القرآن: الغزالي محمد، ص97. 100.

ثم ندعي أنها متغيرة متنوعة.

لكي تكون الشريعة متغيرة حقا ومتنوعة يجب أن تُمارسَ النسخ والتخصيص كما كانت في عصر التكوين، لكن كيف السبيل إلى ذلك من الناحية النظرية والتطبيقية وقد توقفت آلية التغيير والتبديل في الوحي بعد موت الوسيط . عليه الصلاة والسلام .؟

2. أثر الواقع في تغيير فهم النص القرآني بعد زمن النزول

يمكن القول باختصار: أن النص في ماهيته يتميز بالسكون والثابت فلا بتأثر بالتغيير أوالتبديل، لأن التأثير على النص بعامل النسخ أو التخصيص بعد زمن النزول سيؤدي حتما إلى تحريفه، وإنما الذي يتأثر في عملية محاولة المطابقة بين النص والواقع هو التطبيق (مجال العمل بالنص)، ويقع على النحو التالي:

أ- نصوص ثابتة لا تتأثر بتغير الواقع: وهي

أولا: نصوص تتناول قضايا العقيدة.قال Y: چ چ چ چ چ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک کچ الشورى: ١٣.

ثانيا: نصوص تتناول القيم وتحدد الإطار الأخلاقي للدين، كالجود والكرم والعفو والعدل والإحسان... فهي لا تتأثر بتغير الواقع.

ثالثا: ما كان من قبيل الأخبار كسير الأنبياء وقصص الأولين، فلا علاقة للأخبار أيضا بتغير الواقع.

هذه الأنواع الثلاثة: كما أنه لا يجوز أن يلحقها النسخ والتخصيص، كذلك لا علاقة لها بتغير الواقع وتبدل ظروفه.

لكن يجب التنبيه إلى أن هذا النوع من النصوص إذا كانت دلالته وإشارته لتلك الحقائق ثابتة، فإن مستوى فهم وإدراك البشر لهذه الحقائق قد يتغير ويتبدل على ضوء ما يستجد لهم من وعي، وما يتطور لهم من معارف، وما ينفتح لهم من آفاق عن حقيقتها، فقد كانت قضية مفاتح الغيب الخمس . وهي قضية عقدية . واضحة تماما لا لبس فيها عند علماء الإسلام السابقين، فعلم ما في الأرحام، وعلم وقت نزول المطر، كعلم وقت الساعة سواء بسواء، فمن ادعى علم شيء منها فقد كذب بالقرآن، وخرج من ملة الإسلام، وذلك مصداقا لقوله Y: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى ې ې □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چلقمان: ٣٤ وبحسب التفاسير فإن الآية تتضمن خمسة علوم استأثر بها الباري تعالى على العباد، ففي الصحيح: " أن رسول الله T قال: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله لا يعلم ما في غد إلا الله ولا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله ولا تدري نفس بأي أرض تموت ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله »[1]، حتى أنه نقل عن ابن عباس τ أنه قال: "هذه الخمسة

[1] . الجامع الصحيح (المختصر): البخاري محمد بن إسماعيل. كتاب التفسير، باب قوله: (الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام) ج1733/4، ح4420.

لا يعلمها إلا الله تعالى ولا يعلمها ملك مقرب ولا نبي مرسل فمن ادعى أنه يعلم شيئا من هذه فقد كفر بالقرآن لأنه خالفه"[1].

فالعلم بنزول الغيث والعلم بما في الأرحام، مما استأثر الله تعالى بعلمه قال القرطبي: "قال علماؤنا: أضاف سبحانه علم الغيب إلى نفسه في غير ما آية من كتابه إلا من اصطفى من عباده فمن قال: إنه ينزل الغيث غدا وجزم فهو كافر أخبر عنه بأمارة ادعاها أم لا وكذلك من قال: إنه يعلم ما في الرحم فهو كافر فإن لم يجزم وقال: إن النوء ينزل الله به الماء عادة وأنه سبب الماء عادة وأنه سبب الماء على ما قدره وسبق في علمه لم يكفر إلا أنه يستحب له ألا يتكلم به فإن فيه تشبيها بكلمة أهل الكفر وجهلا بلطيف حكمته لأنه ينزل متى شاء مرة بنوء كذا ومرة دون النوء قال الله تعالى: [أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بالكوكب] على ما يأتي بيانه في الواقعة إن شاء الله قال ابن العربي: وكذلك قول الطبيب: إذا كان الثدي الأيمن مسود الحلمة فهو ذكر وإن كان في الثدي الأيسر فهو أنثى وإن كانت المرأة تجد الجنب الأيمن أثقل فالولد أنثى وادعى ذلك عادة لا واجبا في الخلقة لم يكفر ولم يفسق وأما من ادعى الكسب في مستقبل العمر فهو كافر أو أخبر عن الكوائن المجملة أو المفصلة في أن تكون قبل أن تكون فلا ريبة في كفره أيضا فأما من أخبر عن كسوف الشمس والقمر فقد قال علماؤنا : يؤدب ولا يسجن أما عدم تكفيره فلأن جماعة قالوا : إنه أمر يدرك بالحساب وتقدير المنازل حسب ما أخبر الله عنه من قوله : (والقمر قدرناه منازل) وأما أدبهم فلأنهم يدخلون الشك على العامة إذ لا يدركون الفرق بين هذا وغيره فيشوشون عقائدهم ويتركون قواعدهم في اليقين فأدبوا حتى يسروا ذلك إذا عرفوه ولا يعلنوا به"[2].

والحال اليوم أن العلم بجنس الجنين وحالته ممكنة قبل ولادته، وتكذيب هذه الحقيقة العلمية مكابرة ليس إلا، بل إن العلم اليوم . على ما نسمع ونقرأ . قد ذهب أبعد من ذلك، فأصبح بإمكانه التدخل حتى في تحديد نوع الجنين قبل خلقه، ولا شك أن مفاد الواقع هنا يخالف ظاهر النص ويخالف دلالة كل الأحاديث الواردة في هذا الباب، والتي تفيد قصر العلم بذكورة وأنوثة الجنين على الله وحده، وجعله غيبا عن علم البشر.

ومن علماء العصر الحديث من رفض هذه الحقيقة الواقعية وفضل التشبث بالمعنى التقليدي عند المفسرين، بل تحدى أن تكون للعلماء قدرة على معرفة شكل الجنين ونوعه، كما هو الحال بالنسبة للأستاذ محمد عبد الله دراز حيث يقول: " فمهما نجحوا في اكتشاف أشعة أكس سيظل العلماء عاجزين عن الكشف عن يقين عن شكل الجنين ولونه ونوعه وهو داخل رحم أمه، ومهما أقيم من محطات الأرصاد الجوية فإن التنبؤات ستظل احتمالية..."[3]، ويقول عبد الرحمن السعدي: وهذه الأمور الخمسة من الأمور التي طوي علمها عن جميع الخلق فلا يعلمها نبي مرسل ولا ملك مقرب فضلا عن غيرهما " ثم قال: "(وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ) فهو الذي أنشأ ما

---

[1] . الجامع لأحكام القرآن: القرطبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، الناشر: دار عالم الكتب السعودية . الرياض . ط. الأولى(1423 هـ/ 2003م)، ت: هشام سمير البخاري، ج75/14.

[2] . الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، ج5/7.

[3] . مدخل إلى القرآن الكريم: محمد عبد الله دراز، الناشر: دار القلم . الكويت .، ط. الأولى (1400هـ/1983م) ص 180.

فيها، وعلم ما هو، هل هو ذكر أم أنثى، ولهذا يسأل الملك الموكل بالأرحام ربه: هل هو ذكر أم أنثى؟ فيقضي اللّه ما يشاء"[1].

فإما أن نتمسك بظاهر النص القرآني، وننكر خلافه من كل أمر واقع متيقن، فنجلب بذلك الطعن إلى أنفسنا وقرآننا، وإما أن نجد تأويلا آخر يتفق وهذه الحقيقة الواقعية، لأننا نؤمن جازمين بأن صريح القرآن لا يتعارض مطلقا مع صحيح الواقع، فإذا حدث وأن وجد تعارض بينهما فإما أن تكون معارضة الواقع مجرد دعوى باطلة لا حقيقة لها، وإما أن يكون القرآن غير صريح في معارضته[2].

ومن هنا نشأت عدة تأويلات للمعنى المعقول للنص:

. فقال بعضهم: بأن الآية يُراد بها العلم بالجنين قبل التخليق، أما بعد التخليق فليس فيها ما يعارض ما قيل من العلم بذكورة الجنين وأنوثته[3].لأن الأمر خرج من علم الغيب إلى علم الشهادة، فصار بالإمكان معرفته.

. وقال آخرون: بأن المقصود هو غيض الأرحام[4] وليس الذكورة والأنوثة، والمقصود بغيب نزول الغيث؛ أي معرفة زمن نزوله، وذلك بناء على حديث البخاري الذي أوردناه في بداية المسألة[5].

. وقال غيرهم بأن علم الله عام لا يقتصر على الذكورة والأنوثة، بل يشمل كل ما يتعلق بالجنين من كونه ذكراً أو أنثى طويلاً أو قصيراً، أبيض أو أسود....ذكياً أو غبياً، صبوراً أو جزوعاً، كريماً أو بخيلاً ، شقياً أو سعيداً ...، أما علم البشر فمحدود.

ولا يهمنا صحة هذه التأويلات أو خطؤها بقدر ما يهمنا هنا تأثير الواقع في فهم تلك النصوص، التي تمثل في جوهرها حقائق ثابتة لا تتغير، وكيف أن الواقع في تغيره قد ألجأ العلماء للتأويل والتصحيح، فقد رأينا أن تأويل العلم بما في الأرحام، بالعلم بالذكورة والأنوثة صار لا يتطابق مع الواقع، بل يخالفه ويناقضه، والحال أن النص القرآني لا يتناقض ولا يتعارض مع الواقع لأنهما يمثلان الحقيقة، والحقيقة واحدة لا تتعدد. فظهرت بذلك تأويلات أخرى تروم مطابقة النص مع الواقع، وهي في ذاتها أيضا لا تمثل الحقيقة نفسها، وإنما تمثل تطابقا نسبيا مع الواقع النسبي، فإذا تغير الواقع مرة أخرى سنحتاج إلى تأويلات أخرى أيضا تتطابق معه. ويبقى النص في

---

[1] . تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: السعدي عبد الرحمن بن ناصر، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان . بيروت . ط. الأولى (1420هـ – 2000م)، ت: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ص 653.

[2] . ينظر في هذا الشأن كتاب فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال لابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد.

[3] . ينظر مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين محمد بن صالح بن محمد، الناشر: دار الوطن (السعودية، ط. الثالثة (1413هـ)، ت: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، ج 1/ 68 . 70.

[4] . غاض الشيء وغاضه غيره نحو: نقص ونقصه غيره . قال تعالى: (وغيض الماء) [هود / 44] (وما تغيض الأرحام) [الرعد / 8] أي : تفسده الأرحام فتجعله كالماء الذي تبتلعه الأرض، مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الأصفهاني، ص368.

[5] . ينظر مفاتيح الغيب وعلم ما في الأرحام: لعبد الجواد محمد الصاوي، بحث مقدم لهيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة (منظمة علمية ذات شخصية اعتبارية تابعة لرابطة العالم الإسلامي؛ أنشئت عام 1404هـ)، مجلة الإعجاز العلمي: العدد 28، رمضان 1428هـ، ص 33.

دلالته ثابتا لم يتغير، وإنما الذي يتغير هو فهمنا وإدراكنا لحقيقة تلك الدلالة.

إذا فالنصوص الثابتة لا يمكن للواقع أن يؤثر فيها إلا من جانب الفهم فقط.

ب- نصوص يتغير مجال العمل بها بتغير الواقع:

ونقصد بها النصوص الحُكمية التشريعية التي تتأثر بتغير الواقع فيتغير مجال العمل بها تبعا لتغير الواقع، وذلك بأنواع الحركة الممكنة كالتعطيل أو الزيادة أو النقصان أو التخصيص، وسعيا إلى تحديد النصوص التي تتأثر بهذا التغير، قسم ابن القيم النصوص التشريعية إلى نوعين:

. نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ولا اجتهاد الأئمة كوجوب الواجبات وتحريم المحرمات والحدود المقدرة بالشرع على الجرائم ونحو ذلك فهذا لا يتطرق إليه تغيير ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه.

. والنوع الثاني: ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زمانا ومكانا وحالا كمقادير التعزيرات وأجناسها وصفاتها فإن الشارع ينوع فيها بحسب المصلحة... [1]

هذا التقسيم يبدو كافيا في تحديد نوع النصوص التي يتغير مجال العمل بها، لكنه غير دقيق، ولذلك نرى التباين بين الفقهاء في التعامل مع مثل هذه النصوص، وإن أقروا مبدئيا بهذا التقسيم، ونجد عبر المراحل المختلفة للفكر الإسلامي من تجاوزَ حدود بعض الثوابت مراعاة للمصلحة أو الضرورة حتى في عهد الخلفاء الراشدين، فمن المعروف تاريخياً أن عمر τ أوقف العمل بحد قطع يد السارق في عام الرمادة ولم يكتف بتخفيفه، ومنع أكل اللحم يومين متتاليين وهو من المباحات، ومنع توزيع الأراضي المفتوحة على الجنود لتوفير مصادر الرزق للأجيال القادمة، وأسقط سهم المؤلفة قلوبهم بعدما اشتد عود الدولة ولم تعد بحاجة إلى شراء تحالفات مع غير المسلمين...الخ.

ومهما يكن من تخريجات العلماء لمثل هذه التصرفات الاجتهادية، فإن أثر الواقع في الانتقال بالحكم من حال إلى حال واضحٌ بيِّن، لا يمكن نكرانه، ما يجعل كل النصوص التشريعية التي لها تعلق بالواقع، بما فيها التي جاءت مقررة للأحكام ضمن وقائع معينة، تعمل مجتمعة تحت مظلة الكليات الشرعية المعروفة (حفظ الدين، والنفس، النسل، العقل، المال) مع مراعاة المصلحة والعدالة، ولعل هذا يفسر لنا ما ذهب إليه عمر بن الخطاب τ من أحكام تبدو في ظاهرها مخالفة للنص، فقد أدرك τ ببصيرته الثاقبة أن الحكمة الباعثة على الحكم في حد السرقة مثلا، هي الردع عن المال الحرام مع توافر المال الحلال وهي غير متحققة، فأرجأ تنفيذ الحكم إلى حين توفر الحكمة المولدة للحكم، وكذلك كانت اجتهاداته الأخرى.

---

[1] . إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان: ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ، الناشر: دار المعرفة . بيروت . ط. الثانية (1395هـ – 1975م)، ت: محمد حامد الفقي، ج1/330 . 331.

وبالجملة يمكن القول إن الأحكام المتغيرة للنص تدور حول حكمته الثابتة[*]؛ وهو مفاد قولهم: أن المتشابهات ترد على المحكمات.

ج- النتيجة:

من خلال الطرح الذي قدمناه، ندرك الارتباط الوثيق بين النص القرآني والواقع، وأن النص في ماهيته يبقى متجددا على الوقائع الحادثة كأنه ينزل لأول مرة[**]، تنزيلا تتجلى فيه طبيعة النص الدائمة الحضور المليئة بأنوار الهداية وأطياف الإرشاد، ويجعل من الظرف الذي نزل النص بسببه نموذجا أو وسيلة أو مثالا لغيره من الظروف المشابهة في تفاعل مرن وحيوية دائمة[*].

وفق هذا الفهم؛ فإن كل النصوص القرآنية التشريعية يمكن أن تتغير تطبيقاتها؛ حيث يتحكم الواقع في حركتها بالإرجاء، أو التبديل، أو التثبيت...ضمن بعدها المقاصدي الثابت واستنادا إلى متعلقها الثابت أو المتغير.

وعلى هذا النحو، يمكن للنص أن ينمو ويتطور ليستوعب جميع أشكال الواقع المتغير، وهذا هو مفاد قولهم: " إن القرآن حمال ذو وجوه "، حيث يساهم الواقع الاجتماعي والثقافي في تفسير النص واختيار أحد المعاني المحتملة.

لكن الثابت والمتغير في النصوص الشرعية إزاء الواقع المتغير يبلغ درجة كبيرة من التعقيد والحساسية وسوء الفهم إذا ما تم تناوله بعيدا عن الواقع، وهذا يعني أن عملية ضبط وتوضيح الثابت والمتغير في الواقع، ضرورية للوصول إلى النصوص الثابتة والمتغيرة من ناحية الفهم أو العمل.

خامسا: الطريق إلى مطابقة النص مع الواقع:

يشكل الواقع بالنسبة للنص، موضوعه الذي يتفاعل معه ويستمد منه الحركة والحياة؛ لأن الحركة في حقيقتها تفترض جوهرا تحل فيه، وفاعلا أو علة تستمد منها الحركة، وبالتالي لا يمكن تصور تغير مجال العمل بالنص بمعزل عن الواقع والذات المدركة، ورغم صفات النص المتعالية التي يستمدها من مصدره السماوي الكامل إلا أن ذلك لم يمنعه من التلبس ببعض الصفات التي تسمح له بالالتحام مع الواقع ذو الطبيعة الأرضية

---

[*] . " فالثابت هو أصل ومرجع للمتغير، ولولا وجود الثابت (الباطن) لما وُجد المتغير (الظاهر)، والمتغيّر دليل على الثابت، ولولا المتغير لما ظهر الثابت" سامر إسلامبولي (باحث سوري) مقال بعنوان:« الثابت والمتغير والعلاقة الجدلية بينهما»، صحيفة الوقت (يومية سياسية مستقلة) بحرينية، العدد 596 – الثلثاء 27 رمضان 1428 هـ – 9 أكتوبر 2007 .

[**] . ذكر محمد إقبال أن أباه قال له: « يا بني اقرأ القرآن كأنه أنزل عليك" قال: "ومنذ ذلك اليوم بدأت أتفهّم القرآن وأُقبل عليه فكان من أنواره ما اقتبست ومن بحره ما نظمت »... ينظر: مقال أحمد حسن بعنوان " إقبال شاعر الإسلام بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، العدد (2)، سنة النشر: رجب 1388هـ.

[*] . يقول محمد الغزالي: « لا أنظر لسبب النزول إلا كأنه نوع من السبب الأدنى لهذه المعاني التي جاءت كلها، وفى تصوري أن البشرية لن تخلو على امتداد الزمن من نفس الحالات البشرية التي رأيناها خلال ربع قرن..» كيف نتعامل مع القرآن ص 80.

المتغيرة، فنزل متطابقا مع الوقائع والأحداث، ومتوافقا مع لغة العرب على حسب فنونهم وأساليبهم، ومقرا لكثير من عاداتهم وأفعالهم.

فاجتمع للنص صفتان متباينتان، صفة الثبات التي استمدها من مصدره السماوي، وصفة التغير التي حصلت له بمطابقته للواقع الأرضي لغة وتاريخا، وهذه خاصية ذاتية لطبيعة النص الديني في الإسلام الذي يرتبط فيه السماوي بالأرضي على وجه الخصوص.

لكن النص في التحامه مع الواقع وخضوعه لسلطة القارئ، تعرض لنوع من التعسف بالقهر والجبر والحجر، أدى في نهاية المطاف إلى طغيان صفة على أخرى، وفقدان التوازن والحيوية والمرونة.

يحدث كل ذلك باسم تفعيل الواقع أو الحد من سلطته.

إننا معنيون بالواقع تماما مثلما أننا معنيون بالنص، والواقع هو عبارة عن حوادث لا أجسام فقط، فالحوادث هي تفاعل بين الأجسام في أزمنة مختلفة وأمكنة مختلفة، وبالتالي كل حادثة مجردة بلا تاريخ أو مكان فهي بالنسبة لنا لا تكفي لإعطاء تصور صحيح للنص، وربما كانت هذه هي فكرة من أراد ترتيب الآيات في التفسير ترتيبا نزوليا(*)، حيث إن الفائدة المنظورة لديهم؛ هي الكشف عن الحكمة من تدرج التشريع حسب الحوادث، مما يعين على فهم ملابسات الأحكام وبالتالي حل بعض المشكلات المعاصرة.

إن كلا من الزمان والمكان يشكلان وحدة كونية للأشياء في تفاعلها، فما من شك أن زمن النبي T ليس هو زمننا، ومكان بعثته T لم يعد هو هو لما لحقه من التغيير والتبديل، وكما أن الأجسام تتبدل وتفنى، فإن المكان والزمان كذلك يطرأ عليهما التغيير ويصيبهما الفناء، فما من ثابت مطلقا أمامنا إلا النص في وجوده أو كينونته، وما عداه كله فثبوته نسبي يرتبط بالزمان والمكان النسبيين.

من جهة أخرى فإن للواقع وجها آخر ثابتا لا يتغير ولا يتبدل، وعليه مدار الواقع المتغير، هذا الثابت هو ما نسميه بالحقيقة، فالحقيقة أيا كانت هي ثابتة، والذي يتغير فيها هو فهمنا لها، وبالتالي فهي لا تمثل الواقع؛ لأن الواقع هو النازل من الأمور، والمستجد من القضايا؛ فهو يمثل الأعراض المتغيرة، أما الحقائق؛ فهي جوهر الحياة وسر البقاء، ولا يمكن أن تتغير لأن تغيرها يعني الفوضى والتلاشي.

من هنا كان على النص القرآني أن يتعامل مع الوجود بشقيه الثابت والمتغير، في عمليةٍ، يتطابق فيها النص

---

* . كتفسير معارج التفكر و دقائق التدبر لحبنكة الميداني حسن عبد الرحمن، طبع دار القلم بدمشق، و صدر منه 15 مجلداً فقط، حيث استوفى فيه السور المكية فقط، ثم شرع بالسور المدنية ، ثم توفاه الله تعالى في دمشق في الشهر الثامن من سنة 2004 م، وللأستاذ دروزة محمد عزة أيضا تفسير شامل للقرآن الكريم نحا فيه هذا النحو، وصدرت له طبعتان: الأولى صدرت سنة 1964م في القاهرة بمطبعة عيسى البابي الحلبي وهي طبعة جميلة ونفيسة، و الثانية وهي المنقحة المصححة عن نسخة المؤلف صدرت سنة 2000م عن دار الغرب الإسلامي ببيروت. ولعل أقدم ما ألف في هذا الباب، تفسير الديرزوري عبد القادر بن ملا حويش العاني، من مدينة دير الزور، إحدى محافظات الجمهورية العربية السورية، واسم تفسيره: بيان المعاني على حسب ترتيب النزول، وهو مطبوع في دمشق، في مطبعة الترقي سنة 1384هـ ،في ستة مجلدات كبار، يتجاوز الواحد الستمائة صفحة، من الحجم الكبير.

مع الحقيقة والواقع، وأي خلل في عملية التطابق هاته؛ يؤدي إلى التناقض، وضرب النصوص بعضها لبعض.

لأجل ذلك يشترط في الفهم الصحيح للنص القرآني أن يحقق التطابق بين النص والواقع، غير أن وعينا بمستوى هذا التطابق يُتوصل إليه بالنظر في متعلق النص إن كان متغيرا أو ثابتا، ويحصل ذلك بمعرفة وجه تطابق متعلق النص مع الواقع خلال الفاصل الزماني والمكاني حيث أن الفاصل الزماني والمكاني هو الفرق بين البعد الزماني والمكاني الخاص (أي مكان وزمان نزول النص) والبعد الزماني والمكاني العام (الواقع المعيش)، فإن أثبتت الدراسة وجود حركة وتغير في المتعلق، كان ذلك دليلا على أن متعلق النص متغير يستلزم تغير المعاني المعقولة له تبعا للواقع المتغير، وإن كان المتعلق ثابتا كان ذلك دليلا على أنه حقيقة فيكفي فيه حينئذ النموذج الأول.

(متعلق النص متغير ينشد التطابق مع الواقع المتغير)

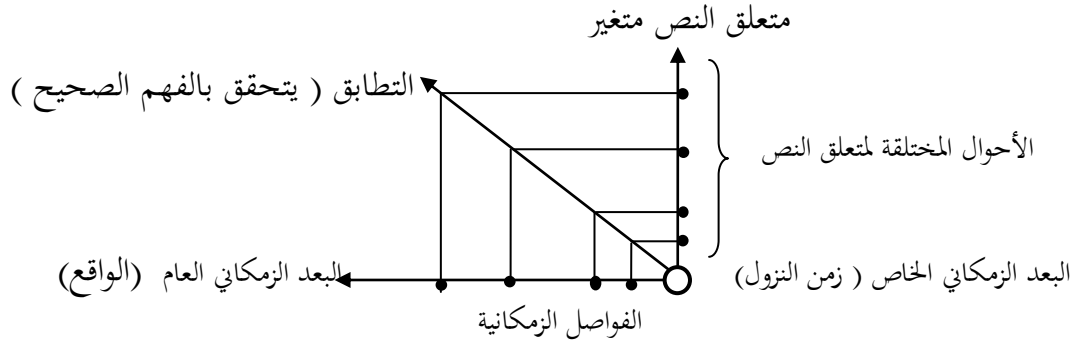

(متعلق النص ثابت والواقع متغير)

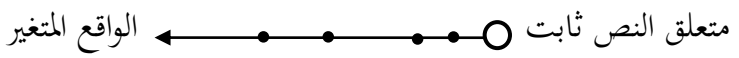

فالحقيقة لا تخضع للأحداث المتغيرة، فهي نفسها في كل زمان ومكان، بخلاف الواقع فهو كما أشرت آنفا تمثله الأحداث؛ أي تفاعل الموجودات مع بعضها البعض في زمن معين ومكان محدد. وبالتالي فهو ينتج حركة، هذه الحركة تستلزم تغير المعاني المعقولة للنص تبعا لتغير الواقع وتغير المتعلق، مع احتفاظ النص بغايته وبعده المقاصدي.

ونخلص إلى القاعدة التالية:

سادسا: قاعدة في متغيرات فهم النصوص:

في علاقة النصوص بالواقع يستلزم تغير المعاني المعقولة لها ضمن غايتها وبعدها المقاصدي، تبعا لتغير متعلقها ضمن بعده الزمكاني.

فلو نظرنا إلى لفظ السفر مثلا، في قوله Y: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ البقرة: ١٨٥ فكل التفاسير تتفق على أن السفر الذي يؤدي إلى الإفطار في الصيام، أو القصر في الصلاة، بحسب الأحاديث الواردة في هذا الباب، هو الذي يجلب المشقة؛ وذلك أن المعنى المعقول من قصر الصلاة للمسافر إنما هو الرخصة لموضع المشقة، وهذا مفاد قوله Y: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ ،لأن السفر كان يومئذ على الأقدام والخيل والبغال والحمير والجمال، ولذلك قال جل وعلا في آية أخرى: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ النحل: ٦ - ٧ فبلوغ المسافات الطويلة كان بشق الأنفس، وتقديرا للمشقة ذهب مالك والشافعي وأحمد وجماعة كثيرة إلى أن الصلاة تقصر في أربعة برد وذلك مسيرة يوم بالسير الوسط، وقال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون: أقل ما تقصر فيه الصلاة ثلاثة أيام وإن القصر إنما هو لمن سار من أفق إلى أفق. وقال أهل الظاهر[*]: القصر في كل سفر قريبا كان أو بعيدا [**].

وهذا الذي قاله الفقهاء مقبول في زمنهم على اختلافهم في تقدير المسافة أو زمن السفر الذي يجلب المشقة، لأن ذلك مبني على أساس معطيات العصر، ولكن تمعن مرة أخرى في المعنى المعقول من لفظ السفر (وهو المشقة)، بعد التغير الواسع في المعطيات والوسائل التي لحقت جميع ميادين الحياة، من سيارات، وحافلات، وقطارات، وطائرات...الخ، فالمسافة التي كانت تقطع في ثلاثة أو أربعة أيام تقطع اليوم بالسيارة في بضع ساعات، أما المسافات الطويلة جدا، التي كانت تقطع بشق الأنفس أو التي لم يكن يأمل المرء أن يصلها يوما، فهي تقطع بالطائرة في ظرف بضع ساعات لا أكثر، ناهيك عن عمارة الطريق ووفرت وسائل الراحة، فتنتقل من بلد إلى بلد وكأنك جالس في صالون البيت ترتشف فنجان قهوة، فهل بعد هذا التغير الكبير، والتحول والتطور، نلتزم بمفهوم المشقة الذي عاينه الأئمة ـ رحمهم الله ـ مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد في زمنهم، لا شك مطلقا في أن المعنى

---

* ـ ملاحظة: مذهب أهل الظاهر لا يعنينا كثيرا في دراستنا لأنه لا يعترف ابتداء بالواقع وتأثيره في النص، وإن كنا نلمح من حين لآخر لخطأ هذا المنهج في التعامل مع النصوص.

** ـ "والسبب في اختلافهم معارضة المعنى المعقول من ذلك اللفظ وذلك أن المعقول من تأثير السفر في القصر أنه لمكان المشقة الموجودة فيه مثل تأثيره في الصوم وإذا كان الأمر على ذلك فيجب القصر حيث المشقة. وأما من لا يراعي في ذلك إلا اللفظ فقط فقالوا : قد قال النبي عليه الصلاة والسلام " إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة " فكل من انطلق عليه اسم مسافر جاز له القصر والفطر وأيدوا ذلك بما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب " أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقصر في نحو السبعة عشر ميلا " وذهب قوم إلى خامس كما قلنا وهو أن القصر لا يجوز إلا للخائف لقوله تعالى: (إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) وقد قيل إنه مذهب عائشة وقالوا : إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قصر لأنه كان خائفا" ينظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد بن أحمد، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ـ القاهرة ـ ط. الرابعة (1395هـ/1975م)، ص 262.

المعقول للفظ المنقول يتطور، ليساير الزمان والمكان أو الواقع المتغير بصفة عامة.

لا ينطبق هذا على الألفاظ التي لها تعلق بالجانب البشري فحسب كما يتوهم البعض، بل حتى الألفاظ الخاصة بالعبادات؛ فالصلاة مثلا تتأثر بالواقع فتتغير صفتها من المقيم إلى المسافر إلى المريض إلى الخائف... والصوم كذلك يتغير بين المقيم، والمسافر، والنفساء، والحائض، والمريض، ولولا أن السُنّة شكلت لنا نماذج كافية لهذا التغير في العبادات، لأدى ذلك إلى عدم تطابق المعنى المعقول للنص مع الواقع المتغير، وأدى ذلك بدوره إلى التناقض أو المشقة العظيمة، بل إن بعض المفاهيم في العبادات أيضا تتغير؛ فمفهوم الصوم الذي هو "الإمساك عن الأكل والشرب والجماع لقوله Y: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤچ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چچ چ چ ڍ ڍ ڌ چ البقرة: ١٨٧ "[1] لم يعد كافيا للإيفاء بالغاية من الصوم بعد ظهور وسائل أخرى لتغذية الجسم قد ترد بعض الأعضاء من غير المنفذ المعتاد للطعام، وهي مسائل مسكوت عنها. والكلام نفسه يقال بالنسبة للجماع، فقد يُمني المرء من غير ممارسة فعلية لعملية الجماع، ويتم ذلك بمجرد النظر للصور والأفلام الجنسية، بل إن هناك أجهزة ثلاثية الأبعاد تُشعر الفرد بالممارسة الجنسية وكأنه يمارسها فعلا، وبغض النظر عن حكم مشاهدة الصور والأفلام الجنسية، ما حكم الصيام هنا؟ أنا لا أريد أن أقدم فتوى شرعية ولكنني أقصد من هذا الطرح، توضيح العلاقة بين الألفاظ المكوّنة للنص والواقع المتغير، حيث أن الواقع في تغيره الزماني والمكاني، يؤدي إلى تغير المعاني المعقولة للألفاظ، ويبقى النص محتفظا بغايته وببُعده المقاصدي القيمي، وبذلك يكسب النص مرونته وحيويته وتفاعله مع الواقع، ويحافظ على ديمومته وخلوده.

وفي غياب مراعاة الواقع المتغير، صرنا نرى أحكاما وآراء غير متماثلة أو متطابقة مع مقاصد النص، التي تعتبر بمثابة الجهاز المولد للتصورات والأفكار، ما أشعرنا بضرورة إبراز الظروف التي نشأت فيها تلك الأفكار والتصورات حتى يتلاشى سلطانها ونفوذها علينا إلى حد ما، فالنصوص الشرعية جاءت لتحقيق مقاصد الشارع الراجعة إلى الحفاظ على مصلحة الخلق ودفع المفسدة عنهم، فلا ينبغي أن تفهم أو تؤول بعيدا عن تلك المقاصد والأهداف العامة؛ لأن لكل نص دلالة متعلقة بالذات المدركة، فلا يعقل أن نتحدث عن المعنى بمعزل عنها.

هذه المسألة لها أصل في الشريعة الإسلامية في مبحث إناطة الحكم بالحكمة منه أو بعلته، ومعلوم في أصول الفقه أن مناط الأحكام للعلل وليس للحِكم لمظنة الحكمة وعدم انضباطها، والإشكال الذي نطرحه هنا: هو عدم انضباط العلة أيضا بتغير الواقع (فوصف السفر قديما ليس هو نفسه اليوم، والسارق الذي استلزم نزول حُكم القطع ليس هو نفسه الذي استلزم عدم القطع في زمن عمر بن الخطاب)، وبالتالي: هل يمكن جعل الأحكام منوطة بالحكمة ومقاصد الشرع مراعاة لتغير الواقع؟ هذه المسألة من أدق مباحث علم المقاصد وأجلها لخفائها وعظيم ثمرتها[2].

هذا الفهم أفرزته في الحقيقة الدراسات الإبستيمولوجية الحديثة الفلسفية منها واللسانية، التي تداولت كيفية

---

[1] . بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ص437.

[2] . ينظر مباحث العلة والفرق بينها وبين الحكمة في كتب أصول الفقه.

الفهم وإنتاج التواصل بين القارئ والنص، ومقاربة واقع الإنتاج غير المصرح به مع واقع الشهود كطرف حتمي للفهم وتحديد دلالات الألفاظ.

فهرس المصادر والمراجع

1. الإتقان في علوم القرآن: السيوطي جلال الدين، الناشر: دار الفكر، لبنان . بيروت . ط. الأولى (1423هـ/2003م).
2. أثر التغير الاجتماعي على النسق القيمي للأسرة الفلسطينية . دراسة ميدانية على عينة من الأسر في محافظة " رفح " بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، كلية التربية، جامعة عين شمس (القاهرة) 1428هـ /2007م.
3. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان: ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ، الناشر: دار المعرفة . بيروت . ط. الثانية (1395هـ – 1975م)، ت: محمد حامد الفقي
4. إقبال شاعر الإسلام: أحمد حسن، مقال بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، العدد (2)، سنة النشر: رجب 1388هـ

5. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد بن أحمد، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر . القاهرة . ط. الرابعة (1395هـ/1975م)
6. البرهان في علوم القرآن: الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه . القاهرة . ط. الأولى (1376 هـ - 1957م)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.
7. البعد الزماني والمكاني وأثرهما في التعامل مع النص الشرعي: سعيد بن محمد بوهراوة، الناشر: دار النفائس، الأردن . عمان . ط. الأولى (1420هـ/1999م)
8. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: السعدي عبد الرحمن بن ناصر، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان . بيروت . ط. الأولى (1420هـ - 2000م)، ت: عبد الرحمن بن معلا اللويحق
9. الثابت والمتغير والعلاقة الجدلية بينهما»، صحيفة الوقت (يومية سياسية مستقلة) بحرينية، العدد 596 - الثلثاء 27 رمضان 1428 هـ - 9 أكتوبر 2007
10. الجامع الصحيح: (المختصر . البخاري): البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة . بيروت . ط.الثالثة (1407هـ / 1987م).ت: مصطفى ديب البغا.
11. الجامع لأحكام القرآن: القرطبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، الناشر: دار عالم الكتب السعودية . الرياض . ط. الأولى(1423 هـ/ 2003 م)، ت: هشام سمير البخاري.
12. جدلية الخطاب والواقع: يحي محمد، الناشر: دار الانتشار العربي، لبنان . بيروت . ط. الأولى (2002م)
13. كيف نتعامل مع القرآن: الغزالي محمد، الناشر: نهضة مصر . القاهرة . ط. السابعة (2005م)
14. مدخل إلى القرآن الكريم: محمد عبد الله دراز، الناشر: دار القلم . الكويت .، ط. الأولى (1400هـ/1983م)
15. معترك الأقران في إعجاز القرآن السيوطي جلال الدين، ط. دار الفكر العربي، مصر . القاهرة . ت: علي محمد البجاوي، دون: ط. (1969م)
16. مفاتيح الغيب وعلم ما في الأرحام: لعبد الجواد محمد الصاوي، بحث مقدم لهيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة (منظمة علمية ذات شخصية اعتبارية تابعة لرابطة العالم الإسلامي؛ أنشئت عام 1404هـ)، مجلة الإعجاز العلمي: العدد 28، رمضان 1428هـ
17. الملل والنحل: الشهرستاني محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1404هـ، ت: محمد سيد كيلاني.

by Joseph Devey, MA (New York: Novum Organum, by Lord Bacon, ed .18
PF 1902 ,Collie)